

هـ

رسالة مفيدة في احكام الماء  
المستعمل للعلامة المحقق  
عبد البر محمد بن  
محمد بن الشيخ  
تخذه الله  
برحمته  
امين

من سيرة الحسن

قوله

عبد

١٧٠٢

٢٢٥٦٦

قوله

من كتب المرجوم حسن جلال باشا  
و ديوان  
لجاء الازهر تنقيهاً و تزييناً



٨



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله مطهر قلوب الفقهاء من دنس الجهالة بالدين • ونور بصائر  
 العلماء في ظلم المشكلات بانوار اليقين • والصلوة والسلام على سيدنا  
 محمد خاتم النبيين • وافضل الانبياء والمرسلين • وعلى آله  
 واصحابه الطيبين الطاهرين • ورضي الله عن الائمة الاربعة  
 المجتهدين • وخص بالمزيد الاما الاعظم ابا حنيفة زين العابدين •  
**اما بعد** فقد سئلت ارشدني الله واياكم الى سواة الطريق  
 وسلكني وبك في منهاج التوفيق • واذا قنا حلاوة التحقيق •  
 انه بالاجابة جدير حقيق • عن حوض دون ثلاثة اذرع في مثلها  
 ملك يجوز الوضوء فيه ام لا ويصير مستعملا بالتوضوء فيه او لا  
 يصير مستعملا وذكر ان المفتي به في الماء المستعمل قول محمد انه  
 طاهر غير ظهور وان المتعارف من الوضوء طاهر قليل لا في ظهورا  
 اكثر منه فلا يربيه وصف الطهورية واجبت انه يجوز الاكثر  
 منه والتوضوء خارج لانه لم يبلغني ان هذه المسئلة وقعت  
 وقعت فيها فتاوي وكنت فيها حنيفة زمانا كتابته لم اقف  
 عليها ورايتك حريصا على معرفة المذهب فيها فاستخرت الله  
 تعالى في كتابته رسالته لطيفة تبين لك اقوال ائمتنا في هذه  
 المسئلة وتبين لك ما هو المفتي به والمحول عليه من الاقوال  
 في ذلك ورتبتها على مقدمة وفصلين وخاتمة **اما**  
**المقدمة** في بيان الماء الذي يظهر فيه اثر الاستعمال والذي  
 لا يظهر فيها **اما** الفصل الاول في تعريف الماء المستعمل  
 وفيما يصير الماء مستعملا وما لا يصير به مستعملا **اما**  
**الفصل الثاني** في حكمه ومتى يصير مستعملا **اما** الخاتمة في  
 بيان حكم ملاقة الماء الطاهر للماء الطهور والله سبحانه وتعالى  
 وتعالى المستعان وعليه التكلان **المقدمة** في بيان الماء الذي

يعلم  
 فيه

يظهر

يظهر فيه اثر الاستعمال والذي لا يظهر فيه **اعلم** ان الماء الذي يظهر  
 فيه اثر النجاسة يظهر فيه اثر الاستعمال وكما لا يظهر فيه اثر النجاسة  
 لا يظهر فيه اثر الاستعمال ولا فرق وقد صرح صاحب البداية  
 وغيره بان الغدير العظيم هو الذي لا يظهر فيه اثر النجاسة  
 وهو المراد بالحوض الكبير عندنا وقد فرقوا بين الكبير والصغير  
 بفرق منها ان الكبير يعرف بالحوض وقدر الحوض يتقاسم  
 يختلفه فعن ابي حفص الكبير انه يلقي فيه صبيح فان خلص الى  
 الجانب الاخر فهو صغير وفي ظاهر الرواية ان تحرك جانبه بحركة  
 جانب الاخر فهو صغير وان كان لا يتحرك كان كبير والمراد  
 من تحرك احد طرفيه ان يتحرك بالارتفاع والانخفاض ولا يعتبر موج  
 الماء لان ذلك يكون وان تزل الماء واليه اشار في المحيط وكذا عن تحرك  
 الاية الحلواني وزاد من غير حدة وان يتكدر الماء واما اذا تراكمت  
 الخشيات وطال حتى تحرك الجانب الاخر فليس بشئ وروى عن ابي  
 حنيفة • رضي الله عنه انه اعتبر تحريك المتوضى وعن ابي يوسف  
 تحريك المنقش ومورواة عن ابي حنيفة وقاضى خان اختار  
 بهذا وعن بعض المتأخرين اهم من علمائنا انه اعتبر الخلوص  
 بالكدرة وقد اعتبروا ايضا تقديره بالمساحة فعن ابي سليمان  
 الجرجاني عن عبد الله بن المبارك تقديره بعشر في عشرة قال  
 ابو سليمان ثم سالت محمد بن الحسن فقال هو كبير حكاه الفقيه  
 ابو جعفر عن علي بن احمد عن نصير عن ابي سليمان قال وبه نأخذ  
 ونقول اخذ عاتقه المشايخ للامر علي الناس وعليه الفتوى  
 وفي المبسوط قال ابو عبيدة كان محمد يوقت في ذلك عشرة في عشرة  
 ثم رجع الى قول ابي حنيفة وقال لا اوقت شيئا والمشهور عنه  
 لما سئل عن هذا قال اذا كان مثل مسجدى هذا فهو كبير  
 فمسح فكان ثمانا في ثمان وروى التوقيت بالثمان عن ابي يوسف

عن تحرك احد طرفي الحوض



ايضا وقيل اثني عشر في مثلها وجمع بين الروايتين باعتبار خارج  
المسجد وداخله وعن احمد بن حنبل في سبعة في سبعة والصحيح عن  
ابي حنيفة انه لم يقدر في ذلك شيئا وانما قال بمو كور الى غلبة  
الظن في خلوص النجاسة من طرف الى طرف **ق**اي الشيخ قوام الدين  
الكاكي ومما اقرب الى التحقيق وهو الاصح وهو ظاهر الرواية  
عن ابي حنيفة وبه اخذ الامام ابو الحسن الكرخي لان المقترع عدم وصول  
النجاسة وغلبة الظن في ذلك تجري مجرى اليقين في وجوب  
العمل كما اذا اخبر واحد بنجاسة الماء وجب العمل بقوله **و**ذكر يختلف  
بحسب اجتهاد الراي وظنه كذا في شرح الجمع ثم اختلف في الذراع  
فجعل الصحيح مائة ذراع الكرياس وهو سبع قبضات ليس فوق كل قبضة  
**ا**صبع قابضة كذا في الولوالجي والمجتبى وهو قول ابي الحسن الرستغيني  
وصح قاضي خان ذراع المساحة وهو باصبع قابضة فوق كل قبضة لانه  
البقي بالمسوحات وهو قول الامام عبد الكريم وفي المحيط الصحيح  
ان يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم ثم اختلفوا في مقدار  
الحق فقيل ذراع وعن البرزوي ما بلغ الكعب وقيل شاذ وصح  
صاحب البداية والظهيرية انه ما لا يخسر ارضه بالخوف وعليه  
الفتوى **وقد ر**البعين باربعة اصابع مفتوحة **وقيل** اذا  
اخذ وجه الارض ثم لو كان له طول ولا عرض له ان كان بجار لوجع  
ما ر عشر افي عشر وعمقه قد شبر اختلف فيه فعند الميبداني والزهدي  
يجوز وقال ابو بكر بن طرخان لا يجوز وان كان طوله من بخاري  
الى سمرقند ولتكتف بهذا القدر من الكلام في المقدمة فقد حصل  
المقصود وهو ان ما دون عشر في عشر على ما هو المقتضى به اذا وقعت  
فيه نجاسة قليلة كانت او كثيرة سلبت الطهارة وكذا ذكر  
بالاستعمال لسلب الطهارة ثبتت حينئذ اثر الاستعمال  
وهو سلب الطهارة عن ما الحوض الذي سبقت عليه وكان حكمه

منه ارا الذراع

منه ارا الحق

كالآنا والجب والبئر **تكميل** يوضع ذلك ما قال في الخلاصة  
واما الحوض الصغير فهو قياس الاواني والجباب لا يجوز التوضي  
فيه ولو وقعت فيه قطرة من نجس وفي فتاوى الامام حافظ الدين  
البرزدي وقد ادركه بعض شيوخنا اذا انقض الحوض من عشر في عشر  
لا يتوضو فيه بل يغترف منه ويتوضوا خارجه وفي التجديس  
والمرزباني شيخ الاسلام برهان الدين المرغيناني صاحب الهداية  
الحوض اذا كان اعلاه عشر في عشر واسفله اقل من ذلك وهو  
ممتلئ يجوز التوضي فيه والاغتسال فيه لانه عشر في عشر وان  
نقص الماء حتى يبلغ سبعا في سبع لا يجوز التوضي والاغتسال  
فيه لانه اقل من عشر في عشر ولكنه يغترف منه ويتوضو وفي فتاوى  
الام قاضي خان الحوض اذا قل ما و وانتهى الى موضع دون عشر  
في عشر لا يجوز فيه الوضوء **وقال** في موضع اخر خندق طوله  
مائة ذراع او اكثر في عرض ذراعين قال عامة المشايخ لا يجوز  
فيه الوضوء ثم حكى عن بعضهم الجواز ان كان ما و لو انبسط  
يصير عشرا في عشر وفي **ح**وض كبير فيه مشرعة توضاء  
انسان في المشرعة ان كان الماء متصلا بالالواح بمنزلة الثابت  
لا يجوز فيه الوضوء واتصال ما المشرعة بالماء الخارج منها  
لا يقطع كوض كبير انشعب منه حوض صغير فتوضا انسان  
في الحوض الصغير لا يجوز وان كان ما الحوض الصغير متصلا  
بما الحوض الكبير وكذا لا يعتبر اتصال ما المشرعة بما تحتها من  
الماء ان كانت الالواح مسدودة وفيها **ا**في الماء الجاري  
حوض صغير يدخل الماء من جانب ويخرج من جانب قالوا ان كان  
اربعا في اربع فمادونه يجوز فيه التوضي وان كان اكثر من  
ذلك لا يجوز الا في موضع دخول الماء وحزوجه لان في الوجه  
الاول ما يقع فيه من الماء المستعمل لا يستقر فيه بل يخرج كما دخل



فكان جاريًا وفي الوجه الثاني يستغفر فيه الماء ولا يخرج إلا بعد زمان  
والاصح ان هذا التقدير ليس بلازم انما الاتهام على ما ذكر في المعنى  
فينظر فيه ان كان ما وقع فيه من الماء المستعمل يخرج من ساعته  
ولا يستغفر فيه يجوز فيه التوضؤ والا فلا وذلك وهو يختلف بكثرة  
الماء الذي يدخل فيه وقوته وضد ذلك وكذا قالوا في عين ماء يبيع  
في سبع ينسج الماء من استعملها ويخرج من خنقه مما لا يجوز فيها التوضؤ  
الا في موضع خروج الماء **وقال** الامام الحصري في خير مطلوب فان  
الحاصل ان شرط عدم استعمال الماء الذي استعمله ووقع منه وبهذا اتفق  
استعماله في الحوض الذي سالت عنه ومفعول المزدوج صريحة في عين  
مسلوك وسبب ذلك مزيد بيان وتوضيح وبرهان والله سبحانه  
المستعان **الفصل الاول** في تعريف الماء المستعمل وفيما يصير به  
الماء مستعملًا وما لا يصير به مستعملًا **اعلم** ان الماء المستعمل ثلاثة  
انواع مستعمل في غسل الاعيان الطاهرة وهو طاهر بالاجماع ومستعمل  
في غسل الاعيان النجسة وهو نجس بالاتفاق والنوع الثالث  
وهو الغصود ويختلف تعريفه بحسب اختلاف اقوال علمائنا الاربعة  
فيه فابو حنيفة وابو يوسف رضى الله عنهما على انه ما رفع به حدث  
او تقرب به الى الله تعالى يعني ان يكون فعله عبادة مشتملة  
على النية **قال** قاض خان وهو الصحيح ومنهم من ذكر ان قوله  
مع محمد وفي البدايع والصحيح قول ابي حنيفة وابي يوسف ما ذكرنا  
من زوال المانع من الصلاة الى الماء واستحباب الطبيعة اياه في  
الفصلين جميعا انتهى **وقال** محمد بن مومنا تقرب به كان معه رفع  
او لم يكن والامام ابو الحسن الكرخي لم يذكر في مختصره سوى ان الماء  
المستعمل ما ازله حدث او استعمال للقرينة مرة غير حدث في موضع  
الطهارة من الاحداث **وقال** زفر بن الهزبل مومنا رفع به  
حدث كان معه تقرب اهل لم يكن **قال** شيخ الاسلام وشيخ المذهب

خير مطلوب الحصري

لعلها  
من

الامام

الامام ابو الحسن القندوري رحمه الله في شرحه لمختصر الامام ابو الحسن الكرخي  
رحمة الله عليه **فصل** كان ابو بكر الرازي يقول ان من اصل ابي يوسف  
ان الماء يصير مستعملًا باحد شرطين اما ان يستعمل على طريق القرينة او يرفع به  
الحدث **قال** من اصل محمد انه لا يصير مستعملًا الا ان يستعمل على وجه القرينة  
ولم يكن يروي ذلك عنها وانما كان يقول استعمله لا بمسيلة كتاب الصلاة  
وهو الجنب اذا نزل بيثرا يطلب دلوا **قال** ابو يوسف الماء بحاله  
والرجل بحاله **وقال** محمد الماء طاهر والرجل طاهر **قال** ابو بكر  
فوجه قول ابي يوسف ان الحدث زال بالماء فصار كما لو استعمله  
على وجه القرينة **وجه** قول محمد ان الجنب اذا دخل يده الا ناء  
يعترف منه طهرت ولم يصير الماء مستعملًا لانه لم يستعمل على طريق القرينة  
فاذا ثبت هذا الاصل **قال** ابو يوسف في مسيلة البئر لو حكمت  
بطهارة الرجل حكمت باستعمال الماء ولو حكمت باستعماله ابطلت طهارته  
لانه يصير مستعملًا باول جزء يلاقيه من الماء فيغتسل بعد ذلك  
بما استعمل فليجوز واذا لم تجز الطهارة لم يصير الماء مستعملًا **وقال**  
محمد لما لم ينزل للاغتسال لم يكن متقربا بالاستعمال فصار طاهر او بقى الماء  
بحاله وكان شيخنا ابو عبد الله ينكر هذا الخلاف ويقول لا خلاف بين  
اصحابنا ان ازالة الحدث يوجب استعمال الماء لانه حصل المقصود به  
بالاستعمال كما لو قصد القرينة قال ولا ضرورة بنا الى اثبات خلاف  
بغير رواية وما قالوه في الجنب يدخل يده في الاثنا فانما ذلك للضرورة  
لا لعدم قصد القرينة الا تراهم قالوا لو ادخل رجله في الاثنا صار مستعملًا  
لانه لا ضرورة به الى ذلك وقالوا لو ادخل رجله في البئر يطلب  
دلو لم يصير مستعملًا لان الضرورة تدعو الى ذلك فصار كما قال  
اليه في الاثنا وقالوا لو ادخل راسه في الماء صار مستعملًا لانه لا حاجة  
به اليه **قال** قاضي مسيلة البئر فلها وجه يحضها وموان ابا يوسف  
**قال** لو صار الماء مستعملًا لم تجز الغسل به واذا لم تجز الغسل لم يرفع

الجنب اذا نزل البيئر  
نظف الدلو



فبقي الماء بحاله وقال محمد نزول الجنب الى البئر يطلب الدلو موضع  
ضرورة الا ترى ان من الناس من يثني عليهم اذا عملوا نحو هذا  
ان يكلفوه الاغتسال قبل النزول فصار ذلك كما قال ايده  
في الاثنا انتهى وقد ذكر معنى ذلك الامام السرخسي رحمه الله  
وقال ان هذا ليس بقوى فان هذا المذهب غير مروي عن  
محمد نضا ولكن الصحيح ان ازالة الحدث بالماء مفيد الاغتسال  
كما بينا في الجنب بدخوله في الاثنا ثم ذكر بعض ما تقدم وقد خرجها  
الامام ابو الحسن الكرخي رحمه الله من غير اثبات كما تقدم في ابنت  
شعوى ما جواب المتكلم بهذه المسئلة عن كلام هؤلاء الائمة  
الاساطين وقد قال الامام العلامة ظهير الدين ابو بكر محمد بن محمد  
عن عمر راحة الله عليه في فوائده على الجامع الصغير للصدر الشهيد  
حام الدين عمر بن عبد العزيز رحمه الله عليه بعد حكاية كلام  
القندوري المتقدم عن شيخه ابي عبد الله الجرجاني وهو من قد  
علمت والاستدلال بالحدث المنفيس في البئر يهين ويضعف  
قال وقد اجعت القول في وجه الاستدلال بهذه المسئلة لاثبات  
هذا الاختلاف فحجة واقلم يجد واما شيخ الفوائد وتسكن اليه  
النفس ثم ذكر عن الكرخي ما قدمت الاشارة اليه من التخرج  
ثم قال ولو ادخل رجله في البئر ولم ينوبه الاستعمال ذكر شيخ الامام  
المعروف بخواجه زاده ان الماء يصير مستعلا عند محمد رحمه الله عليه  
ومما نقل صريح عن الامام الثالث نقله مثل خواهر زاده ثم قال  
وذكر شمس الائمة الحلواني انه لا يصير مستعلا لان الرجل في البئر  
بمنزلة اليد في الآنية فعلى قوة هذا التعليل اذا دخل الرجل في الاثنا  
يصير مستعلا وكذا لو ادخل راسه او عضوا اخر في البئر او الاثنا  
يصير مستعلا لعدم الضرورة قلت ويمكن التعارض بين ما قاله  
الامام خواهر زاده على ما اذا لم يكن موضع ضرورة وما قاله

بغير راحة الله عليه

الحلواني

الحلواني يحمل ما قاله خواهر زاده على ما اذا لم يكن موضع ضرورة وما  
قال الحلواني على موضع الضرورة فلا تعارض والله اعلم وقد حكى كلام  
القندوري المتقدم امام المتأخرين الشيخ حافظ الدين الكسفي رحمه الله تعالى  
في كافيته ولم يتعقبه فظهر كنه هذا ان ادخال اليد في الخوض الصغير  
بقصد التوضي فيه سالب عن الماء وصف الطهورية لا ارتفاع الحدث  
والتعريب بادخال اليد ونزعها باقتناع علمائنا الاربعة رضي الله  
عنهم واذا تجرد عن القصد المذكور فهو غير مؤثر في قول مردود  
شبوته عن محمد رده هؤلاء الاساطين الذين هم عمدة الجنبية والمحمرون  
للمذهب الذين لا يلتفت الى قول غيرهم في المذهب وبهذا افاض فان  
في شرح الجامع يقول انه لا يضر فيه عن اصحابنا قال وذكر المتأخرون  
في ما خلا فانه حكى ان من علمائنا من قال ان الماء يصير مستعلا عند محمد  
يرفع الحدث ايضا لا تقتل الاثام الى الماء وانما لم يصير ماء البئر مستعلا في مسئلة  
الجنب عند محمد لكان الضرورة ولعمري اني لا أعجب من يقول في مسيلتنا  
من ان مستند في اثنائه يجوز التوضي في هذا الخوض مسيلة البئر والحال  
انه لا جامع بينهما لان تلك فيمن تجرد عن البنية ومنه فيمن يتوضأ بهذا  
الاعجب والله الموفق وقال شيخنا خاتمة المحققين حاكم الدين بن الامام  
في شرحه للمدائنة بعد ذكره مذهب زفر لاني قال ما ذكر لا يشتمل على زفر  
اذ بفعل مجرد القربة لا يدنس بل بالاستعاظ فان الماء لم يدينس بمجرد  
التعريب به ولهذا جاز للماشي صدقة التطوع بل مقتضاها لا يصير  
مستعلا الا بالاستعاظ مع التعريب فان الاصل اعني مال الزكاة لا ينفرد  
فيه الاستعاظ عنه اذ لا تجوز الزكاة الا بنية وليس هذا فعل واحد من الثلاثة  
لانا نقول غاية الامر ثبوت الحكم في الاصل مع المجموع وهو لا يستلزم ان المانثر  
المجموع بل ذلك داير مع عقولنا المناسب للحكم فان عقل استقلال كل حكم  
بازا المجموع حكم به والذي تعقله ان كلاما من التعريب الماحي للسياآت والاستعاظ  
مؤثر في التغير الا ترى انه اخذ وصف التعريب في صدقة التطوع واثرت التعير

عليها

عليها



حتى حرم علي النبي صلى الله عليه وسلم ثم رايته الاثر عند ثبوت وصف الاستحالة  
ومعه غيره كغيرك ومواشده حتى حرم على قرابته للناس الناصره له  
ففرغنا ان كلا اثر تغيرا شرعيا وبهذا يبعد قول محمد ان التقرب فقط الا ان  
يمنع كون هذا من مذهب ثم حكى كلامه في محسب الامة والحر جاني ثم قال والمخلص تحقيق  
الحق في ذلك هو ان تتبع الروايات في الملاقة تفيد صيرورة الاستعمال  
بأحد أمور ثلاثة رفع الحدث تقربا او غير تقرب والتقرب سواء كان معه  
حدث او لا وسقوط الفرض عن العوض وعليه مجرى فروع ادخال  
اليده والرجل الى التعليل لا حاجة وفي كتاب احسن عن ابي حنيفة  
ان غمس جنب او متوضئ يديه الى المرفقين او احدي رجله في الاجتابة  
لم يجز الوضوء منه لانه سقط فرضه عنه قال وذلك لان الضرورة لم  
تتحقق في الادخال الى المرفقين حتى لو تحققت بان وقع الكوز في الجنب  
وادخل يده للمرفق لا خراجه لا يصير مستحلا كذا في الخلاصة  
**هذا باب** في فروع فيما يصير الماء مستحلا وما لا يصير مستحلا  
ولنقدم قبله تنبيهها اعلم ان الفتوى في صيرورة الماء مستحلا انما  
هي على قول الامام وابي يوسف لا على قول محمد **قال** في الخلاصة  
بعد ما تقدم بخلاف ما اذا ادخل يده في الاثا او رجله للتبريد انه  
يصير مستحلا لانعدام الضرورة ولو اخذ الماء بغيره لا يبريد المضمضة  
لا يصير مستحلا عند محمد وكذا لو اخذه بغيره وغسل اعضاءه بذلك  
**وقال** ابو يوسف لا يبقى ظهورا وهو الصحيح وقرأت بخط الشيخ  
الامام شيخ الاسلام والذي متعني الله والمسلمين بطول بقاياه  
من قال امين ابق الله مهجته فان هذا دعاء يشمل البشر  
بمرفق الخلاصة تعليلا لهذا قال فيه لانه صار مستحلا لسقوط الفرض  
تبريد او لانه خالط البصاق فلم يبقى ظهورا **قال** قلت وفي  
الثاني تا مل لانه خالطه شطاهر فلا يسلبه الطهورية ما لم يغلب  
عليه والبصاق منا مغلوب غالبا والله اعلم **قال** وفي الفتاوى

لعلها  
في الاثا

الظهير

الظهيرية لو اخذ الماء بغيره وهو جنب فتوضئ لا يجوز وان غسل به الثوب جاز قال  
**قلت** ولو ظاهره لانه ما استعمل بجوز به ازالة النجاسة الجنبية ولا يجوز به الوضوء  
والله اعلم وبنى خزانة المفتين الجنب اذا اخذ بغيره الماء وغسل اعضاءه بذلك  
او اخذ الماء بغيره وملا به الاية كان طاهرا ولا يبقى ظهورا وهو الصحيح لانه صار مستحلا  
بسقوط الفرض او لانه خالط البصاق **فلا** يكون ظهورا **قلت** وتقدمت  
في التعليل الثاني من قسمة الشيخ الامام ثم قال ولو ادخل يده او رجله في  
الاثا للتبريد يصير مستحلا لانعدام الضرورة وكذا هذا التصحيح منقول  
في فتاوى قاضي خان وفي الاختيار شرح المختار وكذا اجزم به حافظ الدين  
البنواري في فتاويه وحسبك حجة تصحيح هؤلاء الذين هم اجل المتأخرين  
من علمائنا والحمد لله على تصحيحهم وتضعيفهم والله اعلم وفي فتاوى قاضي خان  
ايضا لو ادخل الجنب يده او رجله في الاثا للتبريد يصير الماء مستحلا لانعدام  
الضرورة ولو ادخل المحدث راسه في الاثا يبريد به المسح لا يصير الماء مستحلا في  
قول ابي يوسف قال رحمه الله انما ينجز الماء في كل شيء يغسل يده به الغسل اماما  
يمسح لا يصير الماء مستحلا وان اراد به المسح **وقال** محمد اذا كان على ذراعيه  
جاء برغمها في الماء او غمس راسه في الاثا لا يجوز ويصير الماء مستحلا  
وانما قدمت هذا التنبيه تنبيه لمن يظن ان الفتوى على قول محمد رضي الله  
عنه في ذلك لا طلاق اصحاب الكتب ان الفتوى على قوله في الماء المستعمل  
وانما مرادهم ان الفتوى على قوله في كونه طاهرا وانما غير نجس وليس مرادهم  
ان الفتوى على قوله فيما يصير مستحلا على انه سبيل وعليك في الفصل الثاني  
ان التحقيق ان هذا من مذهب ابي حنيفة ايضا في الماء المستعمل وانما اشتهرت  
نسبته الى محمد لكونه روى ذلك في جملة من رواه عن الامام فافهم ذلك **رجع**  
الى سرد الفروع التي وعدنا بها تنجيها للفايدة ونعيمها للعايدة وان كان فيها  
تقدم غيبة عن ذلك في الخلاصة ان ادخل الكف مجردا انما لا يصير مستحلا  
اذا لم يرد الغسل فيه بل اراد رفع الماء فان اراد الغسل ان كان اصبع  
او اكثر دون الكف لا يضر ومع الكف بخلافه وفيها لا يجوز التوضئ بالماء



المستعمل في وضوء او غسل شئ من البدن واختلف المشايخ في مدح النقط  
 حتى لو غسل عضو اخر سوى اعضاء الوضوء كما لو غسل فخذه او جنبه  
 بل يصير مستعملا والاصح انه لا يصير مستعملا بخلاف اعضاء الوضوء ويجوز  
 التوضؤ بالماء المستعمل في غير البدن كما لو غسل ثوبا او اثا طاهر او فمته  
 الامرا بمذاكله اذا كان الذي يدخل فيه في الاثا او البير بالغا فان كان صبيا  
 ان علم يقينا ان يده طاهرة بان كان مع الصبي رقيب في السكته يجوز التوضؤ  
 بذلك وان علم يقينا ان يده نجسة لا يجوز التوضؤ به وان كان لا يعلم انه  
 طاهر او نجس المستحب ان يتوضأ بغيره فان توضأ به جاز ومذا اذا  
 ادخل الصبي يده في الماء ولم يغسلها اما اذا توضأ في طشت بل يصير مستعملا  
 اختلف المتأخرون والمختار انه يصير مستعملا اذا كان الصبي عاقلا وفي شرح  
 الطحاوي بمذاكله اذا توضأ بصلصة اما اذا غسل بالابغ يده للطعام قال  
 يصير مستعملا اما اذا غسل من الوسخ او المرأة من العجين لا يصير الماء مستعملا  
 وفي فتاوى قاضي خان المحدث اذا غسل اطراف اصابعه ولم يغسل عضوا  
 تاما اشار الحاكم في المحقر الى انه يصير مستعملا وهذه كلها شاهدة لما  
 قد مناه وفي هذا القدر كفاية فيما قصدته هنا والله المسؤول ان يوفقنا  
 لمراد ويرشدنا الى طريق الرشاد بجمه **والفصل**  
**الثاني** في حكم الماء المستعمل متى يصير مستعملا اعلم ان فيه عن  
 الامام الاعظم ثلاث روايات **قال** في البدائع في ظاهر الرواية انه  
 لا يجوز الوضوء به ولم يزد على ذلك وروى محمد وزفر وعاصمه القاضي  
 عنه ابي حنيفة رضي الله عنه انه طاهر غير طهور وبه اخذ محمد ومشايج  
 العراقي لم يذكر فيه خلافا قالوا وهو طاهر غير طهور عند اصحابنا حتى  
 كان قاضي القضاة ابو حازم عبد الرحيم العراقي يقول - ارجو ان  
 لا يثبت رواية الجاسة فيه عن ابي حنيفة وهو اختيار المحققين  
 من مشايخنا بما رواه النهر **قال** في المحيط وهو الاظهر الا قيس  
 وقار في المنية وهو الاصح وقار الاسبيعي ابي وعليه الفتوى  
 الغالب اما  
 المطلق فيجوز الشرب  
 استعماله كحققه

ثانيها

**ثانيها** روي ابو يوسف عن ابي حنيفة انه نجس نجاسة خفيفة كبول  
 ما يوكل لحم لا خلا في العلم فيه ومعلومه منه وعنه ايضا ان توضأ  
 به كحدث ينجس وان توضأ به طاهر لا **ثالثا** روي حنبل بن زياد  
 عن ابي حنيفة انه نجس نجاسة غليظة وبه اخذ الحسن ومي شاذة  
 غير ما خوذ بها ذكره قاض خان واذا عرفت هذا ظهر لك ان  
 حكمه على الاقوال الثلاثة عدم جواز الوضوء به وهذا شيخ الاسلام  
 قاض خان يصرح في شرح الجامع الصغير بذلك **قال** اتفق  
 اصحابنا رحمهم الله على ان الماء المستعمل في البدن غير طهور ولم يذكروا فيه  
 اشتراط قرب ولا غيرها واختلفوا في طهارته **قلت** وهذا مع عموم  
 يشهد للفصل الاول وما نقلناه عن المحققين من علمنا من انه لم يتقل  
 اشتراط القربة رواية عن احد من علمنا والله اعلم **وا** ان يصير  
 يصير مستعملا فالصحيح ما حكاه السراج المندى في شرحه اللهم اية وحققه  
 شيخنا ابن الهمام انه كما زيل العضو **قال** كثير من المشايخ انه لا يصير  
 مستعملا حتى يستغنى مكان واستدلوا عليه بجواز اخذ البلة من مكان من العضو  
 الى اخره عدم جوازه من عضوا الى عضو اخر الا في الجناية لان البدن فيها  
 كالعضو الواحد فمسح الرأس يبلل في اليد لا يبدل من عضو اخر وتحقيق  
 ان هذا الاستدلال لا ينعض ولا يمس موضع الخلاف ولا يتعرض له لان  
 الخلاف انما هو فيما بعد الانفصال قبل الاستقرار واما الماء جاز ترده على  
 العضو لا يكون مستعملا للضرورة واما الماء خود من مكان الى اخر منفصلا  
 فهو مستعمل بالاتفاق فتنبه له والله اعلم **الخاتمة** في بيان حكم ملاقات الماء  
 الطاهر الماء الطهور **قال** السراج المندى في توضيحه اذا وقع الماء المستعمل  
 في البير لا يفسد عند محمد ويجوز الوضوء به ما لم يغلب على الماء وهو الصحيح كما لا يخفى  
 اذا اختلط بالماء المطلق وفي التمهيد على المذهب المختار واداء وقع الماء المستعمل  
 في الماء المطلق القليل **قال** بعضهم لا يجوز الوضوء به وان قل وقيل يجوز وهو  
 الصحيح ومنهم من قال الماء المستعمل اذا وقع في البير عند محمد لا يجوز الوضوء به

الظاهر



بخلاف بور الشاة مع ان كلا منها طاهر عنده والنزق له ان الماء المستعمل  
من جنس ماء البير ولا يستعمل فيه والبول ليس من جنسه فيعتبر الغالب  
فيه وفي فتاوى الامام قاضي خان لو صب الماء المستعمل في بئر نخرج  
منها عشرون دلو الا ان طاهر عنده وكان دون الفأرة ويبدأ على القول  
الذي لا يجوز استعمال ماء البير وعندهما يخرج اربعون دلو او قبل يخرج  
جميع الماء على القول بنجاسة الماء المستعمل والمستعمل في الجنب يخرج ماء البير  
كالم لان الغلط من الحدث وقال في موضع اخر صب الوضوء في بئر  
يخرج عند ابي حنيفة يخرج كل الماء وعندهما جيب ان كان استنجى بذلك الماء  
فذلكه وان لم يكن استنجى به فعلى قول محمد لا يكون نجسا لكن يخرج منها  
عشرون دلو ليصير الماء طهورا وقال الشيخ ابو الحسن القدوري  
فصل قال ابو يوسف في رجل توضأ في طشت فصب ذلك الماء في بئر  
انه يخرج ماء البير كله وقال محمد عشرون دلو وجه قول ابي يوسف  
ان الماء المستعمل نجس عنده والنجاسة المايعة اذا اختلطت بالماء  
يخرج جميعه وجه قول محمد ان الماء المستعمل لا يكون با نجس من ماء  
ماقت فيه فأرة فاذا لم يجب بذلك نخرج ماء البير فهذا اولى فهذا  
كما تراه اصرح شئ في اتفاق الائمة الثلاثة على تأثير الماء المستعمل  
في الماء الطهور وان كان اقل منه وفيه التصريح برواية ذكر عن  
محمد فاجواب من يقول ان الفتوى في هذه المسئلة على قول محمد  
لو تنزلنا معه وسلمنا له ذكر عن هذا على انه مريبان ان الصواب  
خلاف ذلك وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان وانتضاح الغسالة  
في الاثنا اذ اقل لا يفسد الماء مروي ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما  
ولان فيه ضرورة فيعني القليل وتكلموا في التليل عن محمد ان ما كان  
مثل روس الابر فهو قليل وعن الكرخي ان ما كان يستبين مواضع  
القطر في الماء فهو كثير وان كان لا يستبين كالطل فهو قليل وهذا  
يرجع اليه اصرح مما تقدم وقد حكى ذلك في الفوائد الظهيرية وعليه

مشي القدوري وحكي ابو سليمان انه سئل عن ماء الجنبه اذا وقع في الماء  
وقوعا يستبين ابي بن مخرج ما الاثنا عنده وقوعه عين القطرات طاهرة  
قال انه ليس بشئ وفي فتاوى قاضي خان حلاق بمدا وفي خزائنه  
المتقيين جنب اغتسل فانقضح من غسله في اناء لم يفسد عليه الماء اما اذا  
كان يسيل فيه سيلانا فسدته والتحقيق هنا ما شاذ لره لكان شاذ  
اسم تعالى وذلك ان هذه المسئلة منسوبة على اصل ذكره في كتاب  
الايمان ونقلوه الى الرضاع وذلك انه قال في الذخيرة واذا حلف  
لا يشرب لبنا فصب الماء في اللبن فالاصل في هذه المسئلة وانجاسها  
ان الحالف اذا اعتد بيمينه على ما يعي فاختلط بما يعي اخر من خلاف جنسه  
ان كانت الغلبة عليه للملوف لا يحنث وان كانا على السوا فالقياس  
ان يحنث وفي الاستحسان لا يحنث ونسب ابو يوسف الغلبة فقال  
ان يستبين لون الملوف عليه ويوجد طعمه وقال محمد تعتبر الغلبة  
من حيث الثلثة والكثرة والاجزاء فاذا حلف لا يشرب اللبن فصب  
فيه الماء فان كان يوجد اللبن ويرى لونه فهو غالب ويحنث عنه  
ابي يوسف وبدون ذلك لا يحنث واما اذا اختلط بلبن اخر ففسد  
الى يوسف هذا والاول سوا يعنى يعتبر الغالب غير ان الغلبة من  
حيث اللون والطعم لا يمكن اعتبارها فهنا يعتبر بالقدر وعند  
محمد يحنث ههنا بكل حال لان الشئ لا يصير مستهلكا بجنسه واما  
يصير مستهلكا بخلاف جنسه واذا لم يصير مستهلكا دخله الفعل فلزمه  
الحنث قالوا وهذا الاختلاف فيما يمتزج ويختلط بالخرج والخلط  
وعلى هذا الاصل يخرج جميع ما نقل عن محمد هنا وزفر موافق محمد  
في هذا الاصل وفي كتاب البداية في باب الرضاع وبهذا يتضح  
لك ان الماء الطاهر اذا لقي طهورا اكثر منه لا يجوز استعماله في  
تنظيف الاحداث بالاتفاق اما عند الامام وابو يوسف فلا ينجس  
نجاسة بخلطة او مخففة فيقبح في الماء الطهور بملاقاة واما على



۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

وهو من تأليف أختلاف التأليف المستعمل في تأليف الحديث  
الأمم التي لا بد وهو قليل بالنسبة إلى باقي الأمم  
عيسى له بنته وفيه الحديث لا يسود من  
المستعمل منه القدر الذي يقع الحديث وكذا  
نوفيا في الحوض مثلا لا يصير إلى كل مستعمل  
الذي حقه المتأخر من التأليف المستعمل في  
وهو من تأليف أختلاف التأليف المستعمل في تأليف الحديث

بتاريخ اليوم المبارك العاشر من شهر جمادى الاخر سنة ١٢٨٥  
 من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥  
 احدى وسبعين  
 بعد الالف  
 من الهمزة  
 الفوق

2